التشاركية أو الميثاقية

صيانة وطن لا مراعاة طائفة

كلمة رئيس التحرير

العميد د. كميل حبيب

لم يستخدم فقهاء السياسة الفرنسيون والانكليز لمصطلح الميثاقية، وإن وجدنا من ترجمها بعبارة "chartisme" بالمقابل كثر استخدم مصطلح "National pacte" أي الميثاق الوطني، لذلك أود اقتراح استخدام مصطلح التشاركية بدلاً من الميثاقية.

لأن المواثيق هي خطوط عريضة ترسمها القوى الفاعلة في المجتمع سواءً بالطريق العقدي أو بالفرض الثوري، وتضع بموجبها التزامات على عاتق السلطات حيث يتقبل الرأي العام هذه المواثيق لأنها جاءت معبِّرة عن رغباته وآماله ومنبثقة من طبيعته. وفي لبنان فإن المواثيق الدستورية هي: الميثاق الوطني لعام 1943، وثيقة الوفاق الوطني لعام 1989، وما يدعم القوة الدستورية لهذه المواثيق، هو أن كلَّ ميثاقٍ منها يثبِّت ركناً من أركان الدولة. فالدولة كما تعرفون شعب وأرض وسلطة ذات سيادة، وبعد ذلك دستور ينظِّم العلاقة بين أركان الدولة والسلطات فيها. وبدون هذه الأركان التي ذكرناها يصبح الدستور منقوصاً أو متعذر التطبيق. وبسبب استحالة انفصال الدستور عن مكونات الدولة: الشعب والأرض والسيادة، فقد أخذت المواثيق قوتها لكونها أتت بقواعد مثبِّتة لهذه الأركان.

ويعدُّ الميثاق الوطني لعام 1943 ثمرةَ جهدٍ بذله اللبنانيون ابتداءً من إقرار الدستور ولغاية الاستقلال، ولهذا فهو ثمرة إرهاصات متراكمة على مدة عشرين عاماً كان لها تأثيرها على نشأة الميثاق وتحديد مضمونه، ولعلّ ابرز هذه العوامل هو تحوّل الصراع السياسي في ذلك الوقت من المحنى الطائفي إلى اللا طائفي وتمحور حول حزب الكتلة الوطنية بزعامة اميل اده، وحزب الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري. ولهذا فإن الميثاق الوطني لعام 1943 جوهره وفلسفته هو البعد الوطني التعاضدي التكافلي بين جميع اللبنانيين بعيداً عن الطائفية أو الاشتباك بين الطوائف أو شعور طائفة بالغبن، وقد وضّح جوهره أحد واضعي الميثاق الشيخ بشارة الخوري بقوله: "إن الميثاق الوطني لم يكن مجرد تسوية بين طائفتين، بل صهر عقيدتين، واحدة كانت تدعو الى إذابة لبنان في دولة اخرى، وأخرى تدعو الى ابقائه تحت حماية اجنبية. جاء الميثاق الوطني ليزيل، بالتفاهم والوئام، هاتين الحركتين المتضاربتين، وليحل محلهما ايمانا" وطنيا" لبنانيا" واحدا". وقد تجلى الايمان في التعايش السلمي لكل الطوائف التي يضمها لبنان، وكان منطلقا" لبناء الدولة ولتكوين الميثاق". وهذا التشارك الذي نادى به الميثاق، لم يكن وليد لحظة الاستقلال لعام 1943 بل هو نتاج جذور تاريخية عميقة تعود إلى حقبتي القائمقاميتين والمتصرفية حيث تمّ اعتماد النسبية في التمثيل الطائفي ونظام الملة وحق الطوائف في انتظام قوانينها في التعليم والأحوال الشخصية.

وبالرغم من محاولات وصم الميثاق الوطني بأنه قدس أقداس وحدة الطوائف اللبنانية والمساس به لا يعادله إلا المساس بالكيان اللبناني، فإن مما شكّ فيه أن الميثاق الوطني لم يكن تسوية طائفية بل عقيدة وطنية، وبالتالي ليس له علاقة بالصيغة الطائفية للحكم في لبنان. وبرأي هؤلاء ان الميثاق في أساسه ومضمونه لم يكن ميثاقاً طائفيا، بل كانت أهداف واضعيه بالعكس، وطنية، غايتها تجاوز النظام الطائفي القائم في لبنان منذ عهد القائمقاميتين، غير ان الإقطاع السياسي الذي مارس الحكم بعد العام 1943 هو الذي طيّف الميثاق وذلك للمحافظة على امتيازاته ومصالحه السياسية والاقتصادية.

ويدافع انطوان مسرة عن نظرية مفادها ان الميثاق، بالرغم من ارتباطه بالواقع الطائفي :"إنما هو جزء من مجرى تكوُّن الأمة اللبنانية"، فهو "التعبير عن إرادة العيش المشترك وليس التنظيم الإداري والسياسي لسبل ووسائل هذا العيش المشترك". ويرى إيلي سالم أن :"الميثاق هو بمثابة عهد شرف بين بناة الإستقلال على الولاء للبنان والإيمان به وطنا"، كما جعله آخرون أداة لتوزيع المنافع على الطوائف "، ويرى أحمد زين، أنه لا يمكن الصاق تهمة الطائفية بالميثاق الوطني، بل على العكس من ذلك تماماً، فالميثاق جاء كسبيلٍ يمكن الاستناد إليه لمواجهة الطائفية، كونه يمكن أن يكون كافياً لإزالة هواجس الخوف من نفوس الذين يحتمون بالطائفية ليطلبوا الحماية الإجنبية أو الانخراط بالوحدة العربية.

ولهذا وعلى حدّ تعبير محمد نديم الجسر في مقالة له في جريدة النهار، لم تتحقق ضمانات الميثاقية التي أقرها الميثاق المسمى "وطني"، لقد تبيّن أن استقلال لبنان كان أشبه بقلعة حصينة في مظهرها. ولكنها تحتوي داخلها عدة قلاع متفرقة تتحصن كل واحدة منها بالطرح الطائفي، وحقوق الطائفة وكرامة الطائفة ومصلحة الطائفة. فالمواطن اللبناني، لا ينتمي الى الوطن، وإنما الى الطائفة التي إن خرج منها أو عليها يفقد كلّ الحماية وتهدر حقوقه وحظوظه. فالطائفة لا تقبل الفرد إلا بهويته الطائفية، وتشترط أن ينضوي كل أتباع الطائفة تحت الراية الطائفية الموحدة الممسوكة من المرجعية الدينية والزمنية المختارة أو المنصّبة. وبذلك "تصادر الطائفة الدولة وتستولي عليها وتسلبها دورها.

وما يؤسف أنه منذ العام 1943 وحتى العام 1990 حُكِمَ لبنان بالاستناد إلى دستورٍ غير مكتوب، أما الدستور المكتوب فلم يطبّق وبخلال هذه الفترة جرى تكريس التوافقية كنهجٍ للحكم وبموجبها منحت كل طائفة حق الفيتو في المسائل والقضايا المصيرية. وقد وفّرت هذه التشاركية للطوائف مظلة المساكنة عبر اعتماد نظام الكوتا الذي نجح إلى حدٍ بعيد في إدارة المجتمعات المتعددة. ولقد قيل "good social fences make good neighbors" وترجمته أن الأسوار الجيدة تصنع جيراناً جيّدين، وفي السياسة فإن طمأنينة كل طائفة أو مكوّن اجتماعي يجعل العلاقة بين هذه المكونات علاقةً فضلى عندما يرتاح كلّ مكوّنٍ إلى مصيره. وكان الرهان على التشاركية والتوافقية من أجل منع التشابك أو التعطيل وكذلك لمنع الشلل أو الهيمنة. وبمقتضى التشاركية لا يمكن لأي مجموعة أن تشارك وتهيمن في آن، ونلاحظ أنه في كلّ مرّة سعت مجموعة إلى الهيمنة والاستئثار يحصل الانفجار.

وهكذا أدى هذا الانحراف عن الميثاق الوطني إلى الدخول في حربٍ أهلية استمرّت حتى اعادة إقرار الميثاق الثاني أو وثيقة الوفاق الوطني لعام 1989 التي جاءت لمعالجة الخلل في تطبيق الميثاق لقد جاءت وثيقة الوفاق الوطني لتنهي مرحلة الحرب الأهلية التي استمرَّت 15 سنة، وهي إذ تشبه من حيث مبررات صدورها بصدور نظام المتصرفية لانهاء صراعٍ طائفي أغرق جبل لبنان بالدماء، ولو نجح نظام القائمقامية لما وُجِد نظام المتصرفية، وكذلك لو كُتِب للميثاق الوطني أن ينجح في حماية الكيان اللبناني لوفَّرنا على البلاد حرباً طاحنة ولما كنَّا بحاجةٍ للبحث عن صيغةٍ بديلة سمِّيت بوثيقة الوفاق الوطني.

كانت وثيقة الوفاق الوطني واضحة في إعلاء الشأن الوطني على الطائفي، فلقد أقرّت المواطنة عندما حظرت فرز الشعب على اساس الانتماء، كما أقرت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الذين يشكلان أساس بناء الدولة – الوطن، ونصّت على إلغاء الطائفية السياسية ما يلغي أي تمييز بين اللبنانيين ويلغي معه وساطة الطائفية بين المواطن والدولة، وأخيراً وضعت بند الميثاقية الذي قضى بأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

والتعايش بمعناه هو قيام مجموعات بشرية مختلفة في النواحي الإثنية أوالدينية أو العرقية بالعيش معاً على رقعة جغرافية تحت مظلة نظام سياسي، مع احتفاظ المجموعة بهويتها وتقاليدها وقيمها وأنماط عيشها وعاداتها وأعرافها الخاصة. وننتقل من حالة التعايش إلى المجتمع المتلاحم ، عندما نصل إلى حالة انصهار بين هذه المجموعات التعددية الدينية أو الإثنية، ما يؤدي إلى وحدة تسفر عن ظهور أمة واحدة وهوية واحدة جامعة، بعدما تتخلى كل مجموعة عن خصائصها. فينشأ في هذا المجتمع نظام سياسي مركزي مهيمن.

يثبت الواقع أن المجتمعات ذات التعددية الدينية والإثنية، تميل إلى التعايش، وليس إلى التلاحم. والعامل المؤثر في قيام علاقات تعايش راسخة، هو تحقيق العدالة وسيادة الديمقراطية والمساواة وعدم تسلط مجموعة على أخرى، والاعتراف بالآخر. على عكس ذلك، يؤدي التمييز والتهميش إلى ظهور نزعة التقوقع لدى الأقليات في بلد ما، مما يقوي من مشاعر الخصوصية لديها.

وحسب ما تبيّن لقد حاول اتفاق الطائف المزاوجة بين الدستور والميثاق والأعراف، وذلك من خلال إدخال محتوى الميثاق والأعراف إلى صلب الدستور. وما حصل أننا ابتلينا بسلطة عمدت إلى التطبيق الاستنسابي لاتفاق الطائف، إذ من الثابت أن كافة حكومات ما بعد إقرار وثيقثة الوفاق الوطني قد تجاهلت كافة المبادئ التي ذكرناها سيما الفقرة المخصصة لميثاقية السلطة والعيش المشترك بالرغم من ورود عبارة العيش المتشرك أربع مرات في وثيقة الوفاق الوطني، المرة الأولى وردت الإشارة إلى العيش المشترك بصيغة عامة وضمن المبادئ العامة التي تقوم عليها الجمهورية، وهو النص المشار إليه أعلاه. ثم جاء ذكر العيش المشترك ضمن الأحكام المتعلقة باللامركزية الإدارية، فأوجبت الوثيقة إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وكذلك ضمن الإصلاحات المتعلقة بالسلطة القضائية، كان الهدف من إنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء والمجلس الدستوري، هو تأمين توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور، وألزمت الوثيقة الدستورية المشترع عند وضعه قانون الانتخاب بأن يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين.

وإذا كانت الحكومات السابقة قد خرقت مبادئ وثيقة الوفاق الوطني، فإن أطراف السلطة اليوم يمعنون بخرق مبادئها، وذلك من خلال السعي لإقصاء فريق سياسي وذلك من خلال منع مرشحيه من تولي المراكز الإدارية ومناكفة وزرائه وتعطيل مشاريعهم ، ومنع مرشحهم إلى رئاسة الجمهورية من الوصول إلى الحكم، إن

طريقة التعاطي المذكورة هي خرق فاضح لمبادئ وثيقة الوفاق الوطني لا سيما لمبدأ الميثاقية لأن رئاسة الجمهورية هي جزء من السلطة التنفيذية، ما يجيز لنا طرح السؤال الآتي: أليس الشغور في موقع الرئاسة يؤدي حتماً إلى المساس بالميثاقية وتالياً يؤدي إلى عدم مشروعية السلطة التنفيذية، مع ما يترتب على ذلك من تبعات ليس أقلّها واجب امتناع هذه الحكومة عن ممارسة أعمالها إلى حين انتخاب رئيس للجمهورية.

من خلال ما تقدّم نرى أن التطبيق الخاطئ لمبادئ التشاركية والميثاقية قد أفرزا عدداً كبيراً من الإشكاليات والطروحات الآتية:

1. هل من صيغ أو آليات دستورية يمكن اعتمادها من اجل التوفيق بين مستلزمات التشارك والتوازن من جهة ومنع تعطيل مؤسسات الدولة وعجلة السلطة والحؤول دون بلوغ حركة الحكم طرقاً غير نافذة من جهة ثانية.
2. هل من معادلات دستورية بديلة قادرة على الموائمة بين فكرة المساواة بين الأفراد وفكرة التوازن بين الطلوائف، والجمع بين موجبات التشاركية الطائفية ومقتضيات المشاركة المدنية في تعزيز فرص المحاسبة والإصلاح السياسي وتداول السلطة وفتح آفاق التطوير الدستوري والديمقراطي المدني؟.
3. كيف نصلح الانفصام بين جوهر وثيقة الوفاق الوطني ومتنها، حيث أرى بأن الوثيقة تمسكت بنقيضين، الانصهار الوطني الذي تقوم عليه فلسفة الوثيقة، والعيش المشترك الذي ورد في متنها، وأشارت إلى أن كل منهما أمر واقع يتعيّن حفظه في حين أن كلاً منهما ينفي الآخر.

أختم بالقول إلى أن هذا التعاقد الجهنمي بين الطوائف لا يولّد إلا الأزمات، لذا على النخبة المثقفة الإطلاع بدورها والسعي لاجتراح الحلول لنقل النظام اللبناني من التشابك إلى التشارك ومن التعطيل إلى التفعيل ومن الشلل إلى العمل، ومن الطرق المقفلة إلى الآفاق المفتوحة، حتى يركن اللبنانيون إلى مصيرهم ونحفظ استقرار لبنان وبناء دولة سيدة حرة مستقلة فاعلة عادلة راعية وقوية، ولنجعل من تجربة هذا الوطن في وحدة حياة أبنائه وفي صراعه مع الأرهاب التكفيري والصهيوني مثالاً يحتذى للإنسانية جمعاء.